

# قضية دارفور: الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة

آدم محمد أحمد عبد الله

نائب عميد كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية،  
جامعة الزعيم الأزهرى - السودان.

## مقدمة

ألقت مشكلة دارفور بظلالها القاتمة على الأوضاع في السودان وأمنه واستقراره، فلم يهناً الشعب السوداني بانتهاء حرب الجنوب التي استمرت زهاء الخمسين عاماً، حتى انفجر الوضع في دارفور في أقصى غرب السودان بصورة أكثر سوءاً وإيلاماً. ففي عام ٢٠٠٣، برز إلى الوجود بعض الحركات الدارفورية المتمردة، التي رفعت السلاح في وجه المركز بدعاوى التهميش واستهداف القبائل الزنجية من قبل مليشيات عربية محلية مدعومة من الحكومة. ورغم أن الحكومة قد توصلت مبكراً مع الحركات المسلحة في مدينة أبشي التشادية إلى اتفاق ينهي الحرب، ويجرّد قوات الحركات المسلحة المحدودة العدد والمعزولة من السند الشعبي آنذاك من السلاح، ويدمج جزءاً منها في القوات المسلحة بعد تجميعها في معسكرات دون أي تدخل خارجي سوى الوساطة التشادية؛ رغم كل ذلك، فإن الحكومة، مدفوعة بأصحاب الهوى والمصالح من أبناء دارفور، ظنّت أن الحركات المسلحة قد انتهت وضعفت، وأن الأمر يمكن حسمه بالقوة العسكرية، فقامت بتجنيد واسع للقبائل في دارفور لبسط سيطرة الدولة وهيبتها، وسدّ الثغر أمام أية مجموعات أخرى قد تلجأ إلى اعتماد القوة كوسيلة لاسترداد الحقوق. وقد انجرفت تلك المليشيات القبلية فحرقت القرى، وارتكبت جرائم حرب واسعة النطاق، ساهمت في نفخ الروح في جسد الحركات المسلحة المتهالك، وذلك بوفود أعداد كبيرة من الشباب الناقمين إلى معسكرات التجنيد التي أعدتها تلك الحركات. وبذلك، أضاعت الحكومة فرصة سانحة لتحقيق السلام في دارفور، وانفتح الباب على مصراعيه أمام التدخل الدولي باسم حماية النازحين واللاجئين، وتقديم المساعدات الإنسانية للنازحين واللاجئين، ومحاسبة الذين ارتكبوا في حقهم تلك الجرائم.

وقد أسهم أبناء دارفور أنفسهم في تصاعد وتيرة الأحداث هناك، حيث برزت فئة من سماسرة وأثرياء الحرب وطلاب السلطة، الذين تخصصوا في خداع الحكومة من أجل الثراء الحرام والمناصب الدستورية وغيرها، فساهموا في تأجيج نار الحرب، ذلك أن مصالحهم

المالية تقتضي استمرار الحرب في دارفور وبقاء الحال على ما هو عليه، ولا تهمهم في ذلك الأرواح البريئة التي تُزهق ما دامت الحرب ستدر عليهم أموالاً، وقد بات الوضع في دارفور من أكبر المهددات لأمن السودان واستقراره بعد أن أصبحت ولايات دارفور جميعها تحت الوصاية الأجنبية والقوات الدولية.

وعليه، فقد طُرِح العديد من التساؤلات حول حقيقة الأوضاع في دارفور، وما إذا كانت هذه الحرب صنّعة أجنبية من أجل استهداف الحكومة السودانية بسبب توجهها الإسلامي، أم أن الواقع هناك يبرر التدخل الأجنبي. وهل ما حدث في دارفور يعتبر فعلاً جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية تقتضي ملاحقة مرتكبيها دولياً ومحلياً. وإن كان كذلك فماذا فعلت الحكومة السودانية في محاسبة هؤلاء المجرمين على جرائم بهذه الحدية؟ وما المخرج من أزمة محكمة الجنايات الدولية؟ وما السبيل إلى تحقيق السلام في دارفور؟ وأخيراً ما هو دور أبناء دارفور سلباً أو إيجاباً في ما يحدث هناك؟ سنحاول قدر المستطاع الإجابة عن هذه التساؤلات وتساؤلات أخرى في هذه الورقة.

## أولاً: خلفية تعريفية بدارفور

### ١ - الموقع والمساحة

تقع ولايات دارفور الثلاث في غرب السودان، على الحدود مع تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا، ويسكنها حوالي ستة ملايين نسمة، يشكلون قبائل متعددة من أصول عربية وزنّجية. تبلغ مساحة دارفور الكبرى حوالي ١٩٦,٤٠٤ أميال مربعة، وهي تساوي مساحة فرنسا تقريباً. انضم دارفور إلى السودان الحديث في عام ١٩١٧، عقب مقتل سلطان مملكة الفور، علي دينار، على يد الاستعمار الثنائي<sup>(١)</sup>.

تعتبر دارفور الكبرى من أكثر الولايات إنتاجاً في السودان، حيث تمدّ البلاد بصادرات اللحوم والمنتجات الزراعية المختلفة، والمنتجات الغابية، والصمغ العربي والمعادن والبترو، وتكتنز أراضي دارفور الكثير من الثروات البترولية والمعدنية كاليورانيوم والنحاس في «حفرة النحاس»، كما تضم أفضل المواقع السياحية في السودان على الإطلاق وهي منطقة جبل مرة، التي تتمتع بمناخ البحر الأبيض المتوسط، وتضم المناظر الخلابة والشلالات المتدفقة والمنتجات الوفيرة<sup>(٢)</sup>.

### ٢ - التعايش السلمي والتمازج في دارفور

برغم تعدد القبائل هناك، فقد عرف دارفور عقوداً من التعايش السلمي والتمازج بين قبائله المختلفة، التي انصهرت وتداخلت، وزاد رباط الإسلام من التمازج العرقي بينها، إذ

(١) زكي البحيري، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية - الأبعاد الاجتماعية - التطورات السياسية

(القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦)، ص ٢١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٩.

تعتنق هذه القبائل الإسلام بنسبة ١٠٠ بالمئة<sup>(٣)</sup>. ورغم وجود بعض النزاعات بسبب المرعى والزراعة، فإن تلك النزاعات لم تأخذ طابعاً عرقياً حاداً، إذ دارت نزاعات بين بطون قبائل عربية وكذلك بين بطون قبائل زنجية، وقد توارث سكان دارفور عادات وتقاليدها يتم من خلالها حل مثل هذه النزاعات العرقية<sup>(٤)</sup>.

ونظراً إلى أن سكان دارفور ينقسمون إلى رعاة ومزارعين، وأن معظم الرعاة من القبائل العربية بينما المزارعون من القبائل الزنجية؛ فقد كان الاعتماد المتبادل سمة وطابع الحياة هناك، حيث برز نوع من الاقتصاد التكاملي التبادلي بين الطرفين<sup>(٥)</sup>؛ فيوفر الرعاة للحوم ومنتجات الألبان، في حين يوفر المزارعون المنتجات الزراعية المختلفة، وانعكس كل ذلك رخاءاً على أسواق دارفور التي تزدهر بوفود الرخّل وتخدم برحيلهم. ولا يعني هذا التخصص الدقيق للرعاة في الرعي والزراعة في الزراعة على الإطلاق، فقد برز نوع من التعاون المشترك والتحالفات بين المزارعين والرعاة، حيث إن لكل راع حليفاً من الزرّاع يزرع باسمه، ومن جانبه يودع هذا الراعي لديه ما يمتلكه المزارع من أنعام ليرعاها نيابة عنه<sup>(٦)</sup>.

## ثانياً: تدهور الأوضاع الأمنية

### ١ - أسباب تدهور الأوضاع في دارفور

هنالك عدة أسباب أدت إلى تدهور الأوضاع في دارفور، منها:

– موجة الجفاف والتصحر التي ضربت أفريقيا في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥، والتي أدت إلى موت الكثير من الثروة الحيوانية والزراعية، وتأثر السودان بها، خاصة دارفور، الأمر الذي سبب نزوحاً واسعاً إلى وسط السودان، كما أدى إلى لجوء عدد من سكان الدول المجاورة إلى السودان<sup>(٧)</sup>.

– زيادة عدد السكان والحيوانات مقابل نسبة المساحة والموارد، وضيق الرقعة الزراعية والرعوية، الأمر الذي وضع الإقليم أمام وضع صعب؛ إما تقليل عدد السكان أو خفض أعداد الحيوانات.

(٣) موسى المبارك الحسن، تاريخ دارفور السياسي، ١٨٨٢ - ١٨٩٨ م (الخرطوم: دار الطباعة بجامعة الخرطوم، [د.ت.])، ص ١٤.

(٤) التجاني مصطفى محمد صالح، الصراع القبلي في دارفور: أسبابه وتداعياته وعلاجه (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ١٩٩٩)، ص ٢٥.

(٥) موسى آدم عبد الجليل، «أنماط واتجاهات الهجرة في دارفور وعلاقتها بالتنمية»، في: التنمية مفتاح السلام في دارفور (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠٣)، ص ١٧٣.

(٦) حسين محمد حامد النحلة، هل دارفور مهمشة، ص ٣٠.

(٧) محمد هاشم عوض، «مشكلة التنمية غير المتوازنة في السودان: بإشارة خاصة لدارفور»، في: التنمية مفتاح السلام في دارفور، ص ١٥٠.

– المشكلة التشادية وانتشار السلاح، فقد تميزت دولة تشاد منذ فجر تاريخها بالصراعات الدامية حول السلطة، وقد مثّل إقليم دارفور مسرحاً لمعظم تلك الصراعات<sup>(٨)</sup>.

– التدخلات الأجنبية في دارفور، وخاصة من ليبيا وتشاد وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

– سياسات الحكومات الوطنية وتسييس القبائل في السودان عامة، ودارفور خاصة.

## ٢ - مظاهر تدهور الأوضاع الأمنية في دارفور

### أ - النهب المسلح

تعتبر «الهمبته» عادة عربية قديمة يمارسها بعض القبائل، وترتبط بعاداتها وتقاليدها القاضية بضرورة إظهار الشاب قوته وقدرته على حماية الفتاة التي ينوي الزواج منها، وذلك بالقيام بعدد من المغامرات الفروسية، منها الخروج إلى القبائل الأخرى وسرقة ما تيسر له من أنعام، وقد ساند ذلك أدب غزير وشعر وغناء الحكامات اللائي تخصصن في الغناء للشجاعة والفروسية والإقدام<sup>(٩)</sup>. وبعد الظروف الاقتصادية التي اجتاحت دارفور بسبب الجفاف والتصحر، ومع انتشار السلاح، وظهور جيل كبير من الشباب العاطل عن العمل من أنصاف المتعلمين الذين فشلوا في الوصول إلى مواقع وظيفية تلبي طموحاتهم، تحولت ظاهرة «الهمبته» إلى ما يعرف بالنهب المسلح، وأصبحت وسيلة للثراء، وحصدت الكثير من الأرواح.

### ب - الحروب القبلية

تقع الحروب القبلية بسبب الاحتكاكات التي تحدث بين الرعاة والمزارعين، وهي قديمة ولم تأخذ منحى إثنيّاً حاداً إلا بعد تسييس القبائل منذ الفترة الحزبية الثالثة<sup>(١٠)</sup>.

### ج - التمرد العسكري

نعني بالتمرد حمل السلاح في وجه الدولة، وهي ظاهرة جديدة بدأت في عهد حكومة الإنقاذ الوطني، وذلك حينما حمل السيد داؤد يحيى بولاد السلاح عام ١٩٩٢، في وجه الدولة، قادماً من الجنوب، وقاصداً منطقة جبل مرة، وقد تمت هزيمته وإعدامه بعد ذلك. وفي عام ٢٠٠٣، وقع التمرد الثاني في دارفور بقيادة حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان، حيث جابهت تلك الحركات القوات الحكومية في معارك شرسة أدت إلى الوضع الراهن في دارفور.

(٨) آدم الزين محمد، «نحو تجاوز حالة الاحتراب في دارفور: المدخل التنموي»، في: المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٩) صالح، الصراع القبلي في دارفور: أسبابه وتداعياته وعلاجه، ص ١١٦.

(١٠) علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ١٩٩٨)، ص ٣٣.

## ثالثاً: التمرد وتسييس الوضع في دارفور

تم تسييس الوضع في دارفور من خلال محورين، الأول تسييس القبائل والثاني التمرد المسلح، وسنتناولهما في السياق التالي:

### ١ - تسييس القبائل

كما ذكرنا، عرفت ولايات دارفور الحروب القبلية قديماً، وقد كانت تلك الحروب بسبب الاحتكاكات التي تحدث حول الموارد المائية والزراعية، وتخصص أفراد معيّنون في دارفور، خاصة زعماء القبائل، في حل تلك المشاكل التي تقع من حين إلى آخر، منتهجين في ذلك الأعراف والتقاليد السائدة هناك؛ تلك الأعراف التي أصبحت بمثابة قانون يخضع له الجميع ويقده ويحترمه. ونسبة إلى ذلك لم تشكّل الحروب القبلية قديماً خطراً متعظماً على أمن البلاد واستقرارها، ولم يهتم المركز كثيراً بالتدخل لمعالجة تلك المشاكل إلا في حالات نادرة. وقد بدأ تسييس القبائل في دارفور من خلال اتجاهين، هما:

#### أ - تسييس بتدخل أجنبي

وكان ذلك منذ العهد المايوي، وذلك بسبب الصراع الدولي آنذاك بين المعسكرين الشرقي والغربي. فقد كان الرئيسان النميري والسادات يؤيدان الغرب، في حين كان الرئيس القذافي يؤيد المعسكر الاشتراكي ويدور في فلكه، وقد دار الصراع بين الطرفين حول تشاد، ونجح السودان ومصر في إيصال حسين حبري إلى السلطة انطلاقاً من دارفور، حيث أطيح بحكومة جيكوني عوداي التابع لليبيا والمعسكر الاشتراكي<sup>(١١)</sup>. وحاول القذافي مقاومة الوضع هناك، فقام بتكوين مجموعات عسكرية أبرزها الفيلق الإسلامي بقيادة ابن عمر، الذي حارب الحكومة التشادية تنفيذاً لفكرة القذافي التي ترمي إلى إنشاء الحزام العربي مروراً بدارفور وتشاد.

بعد سقوط النميري ووصول الصادق المهدي إلى السلطة، طلب القذافي منه - كجزء من فاتورة مساندته له إبان العهد المايوي - استضافة قوات ابن عمر في دارفور على الحدود مع تشاد وليبيا، وذلك بهدف مقاومة حكومة حسين حبري، فاستجاب الصادق المهدي لذلك<sup>(١٢)</sup>.

ونسبة إلى أن هذه المجموعة هي المنوط بها تنفيذ فكرة الحزام العربي، فقد بدأت بمهاجمة بعض المجموعات غير العربية وعلى رأسها قبيلة الفور، أكبر قبائل دارفور وأكثرها جنوحاً إلى السلم، الأمر الذي أدى إلى نشوب أول حرب قبلية ذات طابع إثني في دارفور، وذلك في عام ١٩٨٧. تجدر الإشارة إلى أن هذه كانت أول مرة تدخل فيها قبيلة الفور في الصراعات القبلية هناك.

(١١) عبد الله حمدنا الله، «علاقات دارفور وتشاد: حسابات السالب والموجب»، في: التنمية مفتاح السلام

في دارفور، ص ١٦٠.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

## ب - تسييس بتدخل من الخرطوم

لعبت الحكومات الوطنية دوراً كبيراً في تسييس الوضع في دارفور وذلك منذ عهد مايو، فقد ناصبت حكومة مايو الإدارات الأهلية في دارفور العداء، بحسبانها تمثل دوائر للطائفية والتخلف معادية للنزعة الاشتراكية التقدمية التي كان النظام يعتنقها آنذاك، وقامت في عام ١٩٧٠ بإلغاء الإدارات الأهلية<sup>(١٣)</sup>.

وفي الفترة الديمقراطية الثانية عملت الأحزاب الكبرى، وخاصة حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي، على استقطاب رجالات الإدارة الأهلية وحثهم على استقطاب أبناء القبائل للانضمام إلى عضوية تلك الأحزاب، وقد ظهر ذلك جلياً خلال الانتخابات العامة التي أجريت بعد انتهاء الفترة الانتقالية؛ فقد كان الحزب الاتحادي يناصر القبائل الزنجية في حين كان حزب الأمة يناصر القبائل العربية، وقد انعكس ذلك على الحرب القبلية التي وقعت بين قبيلة الفور ونحو ثلاثين قبيلة عربية في عام ١٩٨٧، حيث تردد آنذاك أن الحزبين كانا يمدان القبائل المتنازعة بالسلاح مما زاد من أوار تلك الحرب التي أزهدت الكثير من الأرواح<sup>(١٤)</sup>.

استفادت حكومة الإنقاذ الوطني من ذلك المناخ فقامت بعقد صلح قبلي بين العرب والفور، ووضعت حداً للصراع هناك، ثم تمّ تعيين العقيد الطبيب إبراهيم محمد خير والياً على دارفور الكبرى، الذي نجح في إنهاء الحرب بين العرب والفور، وبذل مجهودات ضخمة لحل المشكلة من كل الجوانب السياسية والثقافية والدينية والاجتماعية.

اتبعت حكومة الإنقاذ الوطني عدة خطوات أدت إلى تسييس القبائل وتردي الوضع في السودان عامة، ودارفور خاصة، منها قيامها بتسييس جهاز الإدارة الأهلية بأكمله وذلك من خلال عقد مؤتمرات موجهة إلى الإدارة الأهلية، وإقحام رجالها في العمل السياسي، وقيادة برنامج الدعوة الشاملة الذي تبشر به حكومة الإنقاذ الوطني<sup>(١٥)</sup>، حيث أصبح رجل الإدارة الأهلية أمام خيارين، إما إعلان ولائه السياسي وتبعيته لحكومة الإنقاذ وتنظيم المؤتمر الوطني وإما مواجهة العقاب من قبل الدولة، وربما العزل والاستعاضة عنه بخصمه الموالي. وهكذا الأمر مع أتباعهم الذين اتبعت الحكومة معهم سياسة العصا والجزرة، حيث تمنحهم أو تسلبهم الوظائف القيادية وفق إثبات الولاء السياسي من عدمه. وقد أجبرت القبائل على التدافع والتباري والتسابق نحو إظهار الولاء للإنقاذ، وأتبع ذلك بمبايعات علنية وحشد الجماهير من الخرطوم والولايات لحضور تلك المبايعات القبلية، التي يشاهدها كل الشعب السوداني عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. فما من قبيلة إلا وجاءت طوعاً، وربما كرهاً ورهبة، وأدت البيعة للرئيس البشير والتراخي، وتقدمت بعد ذلك بقوائم طويلة من المطالبات متمثلة في توظيف أبنائها وإتاحة فرص إضافية للقبيلة في الوظيفة العامة. وكثيراً ما تسبق تلك المبايعات إحصاءات يجريها المثقفون من أبناء تلك القبائل حول

(١٣) محمد، «نحو تجاوز حالة الاحتراب في دارفور: المدخل التنموي»، ص ٤٨.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٩.

حظوظ أبنائهم في الوظائف العامة مقابل القبائل الأخرى، وكثيراً ما يكتشف هؤلاء، ولأول مرة، أنهم مظلومون، دون الرجوع إلى الأسباب الموضوعية وراء ذلك، مما زاد من حدة النعرة العنصرية وسط القبائل.

وزاد من حدة السباق أن تلك القبائل، وفي كل أنحاء السودان، لم تكتف بالمبيعات القبلية لإظهار الولاء السياسي للإنقاذ، أو ربما أن تلك المبيعات الجماهيرية وحدها لم تلّب طموحات الحكومة فعمدت إلى دفعها إلى إعلان الانضمام الجماعي إلى تنظيم المؤتمر الوطني. وإمعاناً في إيفار صدور القبائل الأخرى، ودفعها إلى سلوك المسلك نفسه، يتم كل ذلك عبر أجهزة الإعلام وفي نشرات الأخبار الرئيسية وبمقابلة مسؤول كبير في المؤتمر الوطني، وربما رئيس الجمهورية نفسه.

زاد الأمر سوءاً أن القبائل تبارت في إظهار ولائها للإنقاذ بشتى السبل، منها عدد التجريدات لمناطق العمليات، وعدد الشهداء من أبناء القبيلة، وقد تصادف في هذا الصدد أن بعض القبائل لا يميل إلى الفروسية أو ممارسة الجندية، خاصة القبائل المستقرة مثل قبائل الفور، حيث يقل حتى عدد المنتسبين منها إلى المؤسسة العسكرية الرسمية، مما أدى إلى اعتبارها دوائر معادية للإنقاذ. فالفور، كالحسانية، لم تنضم كثيراً إلى ركب جهود حكومة الإنقاذ، ليس لعداء هاتين القبيلتين لها، ولكن لأنهما قبيلتان مستقرتان لا تميلان إلى الفروسية التي ترتبط على الدوام بالترحال والتنقل. ولكن حكومة الإنقاذ لم تعاملهما كما عامل المهدي قبائل الحسانية المستقرة على ضفاف النيل الأبيض، حينما مرّ بها وقواته ووجد أفراداً منها يتسابقون بالحمير، غير عابئين بالجهاد الذي انتظم في صفه معظم أبناء السودان، ولم يخرج المهدي وجيشه من تلك الواقعة بغير ذلك المثل والنكته المتداولة: «الناس في شنو، والحسانية في شنو».

ونتيجة هذا التسييس المتواصل للكيانات القبيلة والإثنية، تلاشت كل سبل التعايش السلمي بين تلك الكيانات، وانقلب الأمر إلى ما يشبه المنافسة السياسية وتصنيف القبائل بين موالين للنظام ومعادين له، ولا شك أن المعادي للإنقاذ سيوصم بالكثير من الصفات والنعوت التي قد تؤدي إلى تكفيره واستباحة دمه ومجاهدته، ولا يخفى على أحد أن الذين اجتاحوا قرى وبوادي دارفور من كتائب الجنجويد كانوا يرفعون راية الجهاد في وجه من يعتقدونهم كفاراً في تلك القرى.

## ٢ - التمرد وحركات الاحتجاج السياسي

لم تكن حركات الاحتجاج السياسي في دارفور على المركز وليدة الإنقاذ، ولم تصل إلى مرحلة حمل السلاح في وجه الدولة إلا حديثاً. فمنذ الاستقلال، كان هنالك إحساس لدى غالبية أبناء دارفور أن نصيبهم من الثروة والسلطة ليس عادلاً، وقد ظهر هذا الإحساس بشكل علني عقب انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، حيث تم تكوين جبهة نهضة دارفور، بقيادة السيد أحمد إبراهيم دريج، وبعد ذلك تكونت منظمة سوني السرية التي كان قوامها عدداً من العسكريين المتقاعدين، وتم توزيع منشورات في إقليم دارفور وفي المركز تشير إلى

المفارقات في التنمية وتوزيع السلطة، وتنادي بضرورة التصدي لتلك المظالم<sup>(١٦)</sup>.

وفي عام ١٩٨٠، احتج أبناء دارفور على قرار الرئيس النميري بدمج إقليمي دارفور وكردفان، وبعد تعيين الطبيب المرضي حاكماً على دارفور، وهو من خارج الإقليم، قاد أبناء دارفور مظاهرات عنيفة استشهد فيها عدد كبير من أبناء الولاية، مما جعل النميري يعود عن قرار تعيين الطبيب المرضي والاستعاضة عنه بالسيد أحمد إبراهيم دريج<sup>(١٧)</sup>.

وفي عهد حكومة الإنقاذ الوطني برز العديد من مظاهر الاحتجاج على سياسات المركز تجاه الولاية، منها ما حدث في مؤتمر الأمن الشامل المعقود في نيالا عام ١٩٩٧، حيث تقدم البعض بمطلب تعيين أحد أبناء الإقليم نائباً لرئيس الجمهورية، وتكوين مجلس تنسيق لدارفور أسوة بجنوب السودان، ومراعاة العدالة في توزيع السلطة والثروة، كما برز ذلك الاتجاه في وقوف الكتلة البرلمانية لنواب دارفور مع مقترح انتخاب الوالي إبان صراع الترابي - البشير، وبرز ذلك الاتجاه أيضاً في المؤتمر التفاكري الذي عقد في الفاشر عقب اجتياح التمرد المدينة في عام ٢٠٠٣.

### أ - التمرد العسكري الأول عام ١٩٩٢

كل ذلك كان مظهراً من مظاهر الاحتجاج السياسي على سياسات المركز، ولم تنحرف تلك الاحتجاجات عن المسار السلمي وتجنح نحو حمل السلاح في مواجهة الدولة إلا في عام ١٩٩٢، حينما وقع التمرد الأول في دارفور بدعم من حركة قرنق وقيادة عضو الحركة الإسلامية داود يحيى بولاد. وقد استهدفت الحركة جبل مرة، إلا أنها لم تنجح في الوصول إلى هناك، إذ استنفرت الحكومة القبائل، بما فيها قبيلة الفور التي ينتمي إليها زعيم الحركة، ونجح بعض قادة الفور في استدراج زعيم التمرد والقبض عليه وتسليمه إلى الحكومة التي قامت بإعدامه معلنة انتهاء تمرده<sup>(١٨)</sup>.

بعد الحرب قامت الحكومة بجمع السلاح، إلا أنها لم تطمئن إلى وضع ولاء القبائل الزنجية، فتركت جزءاً من السلاح في أيدي القبائل العربية، وصعب أخذها من بعضها، بسبب ترحالها الدائم. كما قامت بتوزيع عدد من نقاط الجيش في منطقة جبل مرة، وكان ذلك السبب المباشر في اندلاع التمرد الأخير.

### ب - التمرد الثاني عام ٢٠٠٣

هناك عدة أسباب أدت إلى التمرد الأخير منها:

– لم يتم جمع السلاح بصورة دقيقة وشاملة، مما أدى إلى هجوم بعض المجموعات

(١٦) البحيري، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية - الأبعاد الاجتماعية - التطورات السياسية، ص ٢١.

(١٧) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية (الخرطوم: مطبعة جي تاون، ٢٠٠٦)، ص ٣٥.

(١٨) دارفور الحقيقة الغائبة (الخرطوم: المركز السوداني للخدمات الصحفية، ٢٠٠٤)، ص ٧٠.

العربية على قرى الفور وحرقها، وإجلاء مناطق غرب جبل مرة من سكانها، الأمر الذي جعل قبائل الفور تستنجد بقبيلة الزغاوة للتدرب على صدّ الهجوم، وتم تكوين مليشيات من الفور لهذا الغرض نجحت في حماية ما تبقى من قرى، وقد شكّلت تلك المليشيات لاحقاً نواة التمرد المسماة بحركة تحرير السودان<sup>(١٩)</sup>.

– قام أفراد القوات المسلحة المتواجدة في نقاط في جبل مرة بارتكاب ممارسات وحشية، كالاعتداء على المواطنين والأفراد وحتى رجال الشرطة، وقد تم رفع الأمر إلى حكومة الولاية والحكومة المركزية مراراً، مدعماً بتقارير الأمن والشرطة. ولكن الحكومة لم تتحرك حيال ذلك، مما أدى إلى انتفاض المواطنين في بعض المواقع مثل طويلة وجاوة، واجتياح تلك المعسكرات وإجلائها بالقوة عقب بعض الأحداث الاستفزازية، وهو ما كسر الحاجز النفسي لدى قبيلة الفور، وأذكى روح التمرد عندها<sup>(٢٠)</sup>.

### ج - انشقاق الحركة الإسلامية

أدى انشقاق الحركة الإسلامية إلى ظهور الكتاب الأسود الذي يحوي إحصاءات دقيقة للمظالم التي حاقت بدارفور. وقد أخطأت حكومة الإنقاذ الوطني حينما قامت بفصل المنتسبين إلى المؤتمر الشعبي من الخدمة، ومعظمهم من أبناء دارفور الذين أفنوا زهرة شبابهم في نصرة الحركة الإسلامية، كما قامت الحكومة بملاحقة بعضهم وتلفيق التهم ضدهم واعتقالهم، الأمر الذي أدى إلى فرار قسم منهم، وتكوين حركة العدل والمساواة التي حملت السلاح ضد الحكومة المركزية بجانب حركة تحرير السودان<sup>(٢١)</sup>.

### د - التنمية وطريق الإنقاذ الغربي

لفت الكتاب الأسود أنظار أبناء دارفور إلى المظالم التي وقعت عليهم من المركز، في المجالات المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بالتنمية والتوظيف والوعود التي افتقرت إلى المصدقية حول إنشاء طريق الإنقاذ الغربي، وقد أدى كل ذلك إلى شعور أبناء دارفور بالظلم والغبن مما مهّد لقبولهم فكرة التمرد<sup>(٢٢)</sup>.

### ٣ - أسباب تفاقم التمرد في دارفور

هنالك عدة أسباب أدت إلى تفاقم التمرد، منها:

أ – تجاهل الحكومة المركزية مطالب تلك الحركات، وذلك بسبب المعلومات المضللة

(١٩) البحيري، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية - الأبعاد الاجتماعية - التطورات السياسية، ص ١٢٤.

(٢٠) مضابط شرطة ولاية جنوب دارفور.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

التي ترد من هناك، والتي ساهم في تلفيقها أصحاب الهوى والمصالح والدوائر الأمنية الشعبية الموجهة قبلياً في دارفور.

ب - استخدام القوات غير النظامية مثل كتائب الجنجويد<sup>(٢٣)</sup>، وهذا الأمر وإن نجح في الجنوب وجنوب كردفان حسب رؤية البعض، فإن الوضع القبلي في دارفور مختلف، حيث اعتبرها البعض فرصة لتصفية الحسابات، مما أدى إلى اجتياح آلاف القرى وحرقتها وتشريد ساكنيها، وقد تمرد معظم سكان تلك القرى بعد ذلك.

ج - أصبحت محاربة التمرد مورد رزق لسلطة دارفور الذين اعتبروها فرصة للغنائم، فقاموا بخداع الحكومة المركزية وتضليلها، وابتزاز الأموال منها، وحثّها على رفض الحلول السلمية واعتماد الحل العسكري. وتفيد الإحصاءات بأن في الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨، برز عدد كبير من أثرياء الحرب من أبناء دارفور، الذين امتنحوا خداع السلطة وتضليلها تارة بمقاتلة التمرد وابتزاز الأموال لذلك الهدف، وبمشاريع رتق النسيج الاجتماعي، والمصالحات القبلية الصورية، وتارة أخرى بالتجسس على حركات التمرد وخلق الانشقاقات داخلها، والإعفاءات القبلية الصورية لمرتكبي جرائم الحرب في دارفور... وهكذا. وقد تفتّن هؤلاء في ابتكار وسائل خداع السلطات ونهب أموال الدولة دونما وجل أو خجل، وتفتّنوا تبعاً لذلك في التطاول في البنيان في أحياء الخرطوم الفاخرة، ويتساوى في ذلك أبناء القبائل العربية والزنجية، فهم أمة واحدة، دينهم وقبيلتهم الهوى والمصلحة، ولو على حساب أرواح وأعراض البسطاء في دارفور.

د - الاعتقالات التعسفية لأبناء دارفور، حيث تم اقتياد أعداد كبيرة منهم إلى السجون في العاصمة والولايات، وتم تلفيق تهم في مواجهتهم، وتم معظم تلك الاعتقالات بتلفيق من أبناء دارفور أنفسهم، ومن الفئة السالفة الذكر لتصفية حسابات وخصومات شخصية، أو من أجل التقرب من السلطة طمعاً في مال أو منصب، وشعارهم المعلن هو أن لا يلج قضية دارفور مخلص أو صادق هدفه الحل السلمي لهذه المعضلة. فهم ضد الحل، إذ تُمثل الحرب مورد رزق بالنسبة إلى أمثالهم، وهو ما حدث في الجنوب فأطال أمد الحرب خمسين عاماً، حيث تمّ إيداع أعداد كبيرة من الأبرياء السجون، ولسنوات، دون توجيه تهمة إليهم مما أدى إلى خلق جيش جرار من الناقمين على حكومة الإنقاذ من هؤلاء ومن ذويهم، وكان ذلك كله في صالح حركات التمرد تأييداً وقوة بشرية.

هـ - التدويل الذي حدث لقضية دارفور، حيث تداخلت مصالح أطراف أخرى، إقليمية ودولية، مع مصالح البلاد ومصالح أبناء دارفور، الأمر الذي عقّد المشكلة وصدّ الطريق أمام الجهود الداخلية والخارجية للحل السلمي.

(٢٣) سليمان حامد الحاج، دارفور: وضع النقاط على الحروف (الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص ٣٨.

## ٤ - مساعي الحلول وأسباب الفشل

بُذلت جهود كبيرة لوضع حل لمشكلة دارفور، إلا أنها جميعاً باءت بالفشل، بسبب توتر الأطراف في مواقفها، واعتماد الحل العسكري، ورفض الجنوح إلى السلم، ورغبة البعض في استمرار الحرب لتحقيق مصالح اقتصادية ومواقع سلطوية.

وفي هذا الصدد عُقدت جولات عديدة من المفاوضات في أنجمينا وأبوجا، ولم تثمر سوى توقيع اتفاق أبوجا بين الحكومة وفصيل واحد من فصائل حركات دارفور، حيث رفضت الفصائل الأخرى التوقيع على الاتفاق على اعتبار أنه لا يلبي طموحات أهل دارفور في حذّها الأدنى، وقد اعترف مني مناوي نفسه بذلك، وأفاد في مناسبات عديدة بأن هذا السلام ناقص وأن ضغوطات مُورست عليه ليقبل به من قبل الاتحاد الأفريقي والأطراف الدولية الأخرى. فقد أبدى الاتحاد الأفريقي تعاطفاً واضحاً مع حكومة السودان، فاجأ المراقبين، وجعلهم يطرحون الكثير من الأسئلة حول موقف الاتحاد المثير للشك والريبة، والقاضي بتمرير مشروع الحكومة للسلام، وفرضه على الحركات المسلحة، وتهديدها للتوقيع عليه قسراً.

### أ - الوضع في دارفور بعد أبوجا

لم يتمخض اتفاق أبوجا عن سلام على الأرض في دارفور، بل على العكس من ذلك ازدادت الحرب اشتعالاً بظهور جبهة الخلاص الوطني، بقيادات جديدة ومقتدرة، أربكت حسابات الحكومة والمجتمع الدولي.

من جانبها وجدت الحكومة نفسها في موقف حرج، حيث إن اتفاق أبوجا لم يوقف الحرب بقدر ما فتح الباب أمام قرارات دولية صارمة بالتدخل الدولي في دارفور، تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بصدر القرار الرقم ١٧٠٦ بعد أسبوع من توقيع الاتفاق<sup>(٢٤)</sup>، وقد جُوبه الاتفاق بالرفض التام من معظم أبناء دارفور الذين عبّروا عن هذا الرفض بشتّى السبل، فحاولت الحكومة تبعاً لذلك التلکؤ في تنفيذ الاتفاق، الأمر الذي دفع زعيم الفصيل الموقّع إلى التهديد بالعودة إلى «الغابة» وترك مكتبه في القصر الجمهوري، بعد أن عاد جزء كبير من قادته العسكريين وانضموا إلى جبهة الخلاص الوطني.

### ب - تفتيت الحركات المسلحة

في أثناء مفاوضات أبوجا وبعدها، بذلت الحكومة مجهودات كبيرة لتفتيت الحركات المسلحة، مستغلة في ذلك التناقضات العرقية في دارفور، والعوز المالي والتطلعات السلطوية لدى بعض أفراد هذه الحركات، وقد تمخضت عن ذلك انشقاقات في معظم تلك الحركات. ويرى الكثير من المراقبين أن سبب تلك الانشقاقات هو الإغراء بالمال والمناصب وإذكاء النعرات العنصرية وسط الحركات، وأن هذه الانشقاقات جاءت في صالحها، وذلك بتنقيتها

(٢٤) عبد الله الأشعل، أزمة دارفور بين محاولات التدويل وجهود التسوية (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٥٢.

من أصحاب الهوى والمصالح والنفوس الضعيفة والكثير من جواسيس الحكومة ومخبريها. وفي الكثير من الأحوال لجأت الحكومة إلى صنع قيادات وهمية من داخل تلك الحركات لا علاقة لها من قريب أو بعيد بميدان القتال، وقد جاء جميعها لابتزاز الأموال من الحكومة، وركوب السيارات الفاخرة، والإقامة في الفنادق الفخمة على حساب الدولة وأموال الشعب السوداني المغلوب على أمره. كما نجحت الحكومة في خلق الانشقاقات داخل حركة مناهي نفسها، حيث برزت إلى السطح موجة من الخلافات بين جناح مناهي وجناح آخر يقوده نائبه والأمين العام للحركة، يقال إنه جناح موالي للحكومة، وتؤكد ذلك مواقف وتصريحات وممارسات هذا الجناح المتطابقة مع مواقف المؤتمر الوطني.

### ج - التدخل الدولي في دارفور

فتحت مشكلة دارفور الباب على مصراعيه أمام التدخل الدولي بسبب ما خلفته الحرب من نزوح ولجوء وجرائم ضد الإنسانية، حيث صدرت قرارات كثيرة عن الأمم المتحدة تدين السودان، وترمي إلى تدخل عسكري أممي لحماية المدنيين ومحاكمة مجرمي الحرب الذين حددت بعثات التقصي الدولية قياداتهم، وعلى رأس هؤلاء الوزير أحمد هرون، وعلي كوشيب أحد قادة كتائب الجنجويد، وأخيراً البشير نفسه. وقد واجهت الحكومة السودانية كل ذلك بالرفض، إلا أنها رضخت في نهاية الأمر لدخول قوات الهجين مع توالي الضغوط الدولية<sup>(٢٥)</sup>.

## رابعاً: آثار الحرب في دارفور

### ١ - الآثار على مستوى الولاية

#### أ - تدمير البنية الاجتماعية

حيث أدت الحرب وأحوالها إلى تدمير كامل للبنية الاجتماعية هناك، وأسهمت في خلق العداء والكراهية بين القبائل بصورة غير مسبقة في تاريخ دارفور، وأفرزت نزوحاً إلى المدن، ولجوءاً إلى دول الجوار، ساهمت كلها في خلخلة النسيج الاجتماعي، وزعزعة الروابط الاجتماعية والقيم التي يتميز بها إنسان دارفور.

#### ب - تدمير البنية الاقتصادية

فمن ناحية، أدت الحرب إلى خلق مواطنين غير منتجين، يعتمدون على الإغاثات، على غرار ما حدث في جنوب الوطن؛ والمعروف أن إنسان دارفور هو عماد الاقتصاد الوطني، في دارفور والولايات الأخرى، كما تلعب المرأة الدارفورية كذلك دوراً كبيراً في الإنتاج الزراعي والرعي. وقد أدت الحرب وحرق القرى إلى هجر تلك المناطق ومواقع الإنتاج والنزوح نحو المعسكرات في المدن الكبرى أو الخرطوم، مما أوقف عجلة الإنتاج في

(٢٥) «السودان يرفض القرار ١٧٠٦ ويرحب بقرار الاتحاد الإفريقي: قراءة في ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية»، نشرة وكالة السودان للأنباء، الخرطوم، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

دارفور تماماً، وخاصة الإنتاج الزراعي. والأدهى من ذلك، أن الزرّاع الذين دخلوا المعسكرات في المدن اكتشفوا فجأة أن أرزاقهم يمكن أن تأتيهم وهم في الظل، دونما حاجة إلى الكد والاجتهاد ومعاونة الزرع والضرع في الريف، إذ توفر لهم منظمات الإغاثة كل شيء. كما وجد الكثيرون منهم وسائل دخل سهلة في المدن، ومن ثم لا نستغرب رفض النازحين العودة إلى قراهم رغم الإغراءات التي تقدمها الحكومة لهم.

ومن ناحية ثانية، تمّ تدمير الثروة الحيوانية، ونهب آلاف الرؤوس منها، وتهريبها إلى دول الجوار والخرطوم، حتى أفرغت دارفور من ثروتها الحيوانية. وقد حدث كل ذلك بتخطيط مُحكم من قبل بعض دول الجوار، وخاصة ليبيا وتشاد، حيث إن هذه الأخيرة كانت، ومنذ القدم، تشجع التهريب إليها باعتبار أن الثروة الحيوانية في دارفور إنما هي في الأصل ثروة تشادية، بعدما نزحت حوالي ٢٧ قبيلة عربية رعوية بكامل ثروتها الحيوانية، بسبب الحرب والجفاف والتصحر، من تشاد، واستقرت في دارفور في فترة الثمانينيات من القرن الماضي. أما ليبيا، فهي المستفيدة الأولى تقريباً من الثروة الحيوانية في دارفور في فترة السلم، إذ يُصدّر أو يُهرَّب إليها الكثير من تلك الثروات، ولا بدّ من أن تكون هي المستفيدة الأولى في فترة الحرب كذلك، إلا أن المؤسف أن معظم ما تم تهريبه خلال فترة الحرب كان من إناث الإبل الممنوع تصديرها رسمياً من قبل الحكومة السودانية. كما تم تدمير الثروة الحيوانية كذلك بمنع القبائل الرعوية من دخول بعض المراعي الخصبة وخاصة حول جبل مرة.

### ج - خلق جيش جرار من المنافقين والمفسدين والمتملقين

وقد ذكرنا ذلك في الفقرات السابقة، ونظن أن هذه هي أكبر معضلة ستواجه العمل السياسي في السودان ودارفور في المستقبل؛ فمعروف عن إنسان دارفور الصدق والأمانة والتفاني في العمل، ولكن الصورة أصبحت معكوسة تماماً في وقتنا الراهن، فمنذ أحداث عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم، ظهرت على شاشة السياسة في دارفور تلك القبيلة الجديدة الغريبة المنبت، التي تضم، كما ذكرنا، كل أبناء القبائل، عرباً وزرقة، دينهم الثراء الحرام، ومطيتهم في ذلك السياسة وأبواب السلطان، ووسيلتهم إليها الكذب والنفاق والتملق، وهم معروفون بسيماهم لدى الجميع من أهل دارفور وحتى من السلطات في الخرطوم، التي لا ندري لماذا تحتفظ بأمثال هؤلاء المنافقين المنبوذين حتى من أهليهم، والمجردين من القواعد الشعبية، الذين هم سبب تطور مشكلة دارفور وتعقيدها. والغريب أن معظم هؤلاء هم من العنصريين المتطرفين المعادين لكل من سواهم حتى قبل تلك الأحداث، ومن ثم فإن من أسوأ آثار الحرب في دارفور ذهاب القيم الأخلاقية الفاضلة التي كانت تميز الإنسان هناك، وبروز قيم جديدة وغريبة حتى على المجتمع السوداني، وسيدفع السودان وإنسان دارفور الكثير لإعادة تلك القيم، وهيئات أن تعود، فالشاعر يقول:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت      فإن هم ذهبوا أخلاقهم ذهبوا

### د - تدمير البنية التعليمية

حيث انهارت المؤسسات التعليمية في الولاية لخلوها إما من المعلمين الذين فروا من

ويلات الحرب، وإما من الطلاب الذين نزحوا إلى المعسكرات حول المدن الكبرى ودول الجوار، أو من المباني التي أحرقت ودُمّرت ونُهبت.

## ٢ - الآثار على مستوى المركز

أ - تنازل الحكومة في نيفاشا: لعبت الحرب في دارفور الدور المحوري في التنازلات التي قدمتها حكومة الإنقاذ الوطني في اتفاق نيفاشا، فقد تم توقيع الاتفاقية في ظروف التهديد العسكري الكائن في دارفور، وتهديد جون قرنق بمحاربة الحكومة في ست جهات إذا لم توقع اتفاق السلام معه، وفي ظل التهديد بقانون سلام دارفور الصادر عن الكونغرس الأمريكي، وفي جو التوتر ومحاولات التدخل الدولي في السودان بسبب النزوح واللجوء عقب أحداث الجنجويد.

ب - الصرف على الحرب: فقد كلفت الحرب الدولة أموالاً طائلة، وتفيد الإحصاءات بأن ما صرف على الحرب يمكن أن يرسى البنى التحتية للسودان، ناهيك عن دارفور، خاصة ما ذهب من أموال إلى جيوب المرتشين وسماسرة الحرب.

### ج - زرع الكراهية والروح العنصرية والجهوية

وقد وضع ذلك جلياً في التعاطف الجمعي من قبل أبناء دارفور مع حركة التمرد، ومن قبل التأييد الجمعي لما ورد في الكتاب الأسود. والغريب في الأمر أن حكومة الإنقاذ الوطني قامت على دعم وسند أبناء دارفور، الذين انضم معظمهم إلى الحركة الإسلامية، خاصة في الجامعات، حيث كان الاتجاه الإسلامي في معظمها يفوز بأصوات أبناء دارفور. إلا أن الأمر انقلب بعد الأحداث الأخيرة فأصبح تجمع روابط دارفور العدو الأول لحكومة الإنقاذ، وقد فاز بالكثير من مقاعد اتحادات الجامعات كخضم لأنصار المؤتمر الوطني، وأصدر الكثير من البيانات المليئة بالكراهية والعداء لحكومة الإنقاذ الوطني. أضف إلى ذلك الشعور العام لدى أبناء دارفور بأن أبواب الخدمة المدنية قد أوصدت في وجوههم، وأن معظم العاملين في المجالات المختلفة تم استهدافهم وفصلهم، وأن الذين ما زالوا في الخدمة الوظيفية مستهدفون بالفصل والتشريد والنقل، وقد أذكى كل ذلك روح الكراهية لدى هؤلاء.

## د - انحطاط سمعة البلاد ومكانتها الإقليمية والدولية

فقد تشوهت صورة البلاد في الخارج بسبب تلك الجرائم التي تفنّنت أجهزة الإعلام الدولية في نقلها إلى الرأي العام العالمي، وبات العالم لا يعرف السودان إلا من خلال جرائم الحرب في دارفور، مما انعكس بصورة جلية على النشاط الدبلوماسي السوداني، ومن آثاره فشل الرئيس البشير مرتين في تولي رئاسة الاتحاد الأفريقي رغم الصرف الباذخ في استضافة القمة الأولى في الخرطوم، والوعد القاطع من القادة الأفارقة بتوليّ البشير الرئاسة في القمة التالية في أديس أبابا. وقد كانت الحرب في دارفور السبب في ذلك، بعد الحملة الشرسة التي قادها بعض منظمات حقوق الإنسان بعدم إسناد رئاسة المنظمة إلى رئيس متهم بجرائم حرب وإبادة لشعبه.

## خامساً: الوضع الراهن في دارفور، المآزق وآفاق الحلول

لا شك في أن الوضع الراهن في دارفور لا يحسد عليه البلد من كل النواحي: نزوح ولجوء وإفراغ كامل للريف المنتج من ساكنيه؛ معسكرات للنازحين ومنظمات أجنبية بأجندتها المعروفة؛ قوات دولية تسيطر وتتدخل في كل صغيرة وكبيرة؛ حكومات محاصرة في عواصم الولايات، وتفتقد السيطرة حتى داخل تلك العواصم؛ استثناء عصابات النهب المسلح واستغلالها الوضع الراهن في تنفيذ عملياتها؛ انهيار كامل للبنية التحتية الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، وضرب لكل ممسكات النسيج الاجتماعي والتعايش السلمي؛ انتشار السلاح؛ انحراف كامل لأبناء دارفور عن القيم الأصيلة التي فطروا عليها، بظهور أصحاب الهوى والمصالح الشخصية والمنافقين والمتكسبين والمتاجرين بدماء البسطاء في دارفور؛ وظهور قطاع عريض من المثقفين المتفرجين على ما يحدث. إنه وضع صعب فما المخرج من هذا المآزق؟

يمكن المخرج من هذا الوضع، في الآتي:

– إيجاد مخرج سلمي للوضع الراهن بوقف نزيف الحرب بكافة السبل، عبر مفاوضات جادة وصادقة ترضي الجميع ولا تعزل أحداً، والكف عن هدر أموال الدولة في عقد المؤتمرات الوهمية والبرامج الصورية لرتق النسيج الاجتماعي، وشق الحركات المسلحة، التي لا تخدم البلاد فتياً بقدر ما تفتح الفرصة أمام المفسدين لمزيد من الثراء الحرام.

– التنمية مفتاح السلام؛ وفي هذا الصدد جدير بنا أن نشير إلى كتاب **التنمية مفتاح السلام في دارفور** الذي كتبه عدد من كبار الأكاديميين المتخصصين في العلوم السياسية والاقتصاد وعلم الاجتماع أمثال د. آدم الزين، ود. عطا البطحاني، والبروفسور محمد هاشم عوض، والذي تمخض عن أوراق مؤتمر أقيم لهذا الغرض، وهو من أهم ما كُتب عن دارفور على الإطلاق، لشموله وحياديته وعلميته، فقد شارك فيه ١٢ أكاديمياً معظمهم بعيد عن هوى السياسة. وتوصل الدارسون إلى أن التنمية هي مفتاح السلام في دارفور، وقد اقترحوا وضع خريطة استثمارية لدارفور تنزع فتيل الصراع إلى الأبد. فتجارب الدول الأفريقية في هذا الإطار ماثلة أمامنا، مثل تجربة إقليم بيافرا في نيجيريا، والحكومات السودانية أهملت الجنوب فأنفقت على الحرب أضعاف ما كان بالإمكان إنفاقه على التنمية، وأضاعوا الوطن ووحدته، ولا نريد أن يتكرر الأمر في دارفور، الذي لا تحتاج التنمية فيه إلى ذلك الحجم الكبير الذي يُعجز الحكومات في الخرطوم، فهو غني بالثروات بخلاف ولايات السودان الأخرى، فما هو نوع التنمية التي تحتاجها ولايات دارفور في هذا الصدد؟

### ١ - طريق الإنقاذ الغربي

كما ذكرنا فإن ولايات دارفور غنية بالثروات الزراعية والثروة الحيوانية والمعادن والبتروال والثروة الغابية من صمغ عربي وغيرها من الثروات، وغنية بالإنسان العامل المجتهد الذي يستثمر هذه الثروات، ولكن المشكلة تكمن في كيفية نقل هذه الثروات إلى مواقع الاستهلاك داخل السودان وخارجه، وذلك لانعدام وسائل النقل السهلة وعدم وجود

طرق معبّدة؛ فإذا علمنا أن سعر الخروف في بعض أنحاء دارفور لا يتعدى ٢٠ ألف جنيه لأدركنا أهمية الطرق، إذ إن سعر الخروف في دارفور يعادل سعر كيلو ونصف من اللحم في الخرطوم. ويجب أن نعلم أن إيجار الشاحنات مثل الـ زد واي (ZY)، سعة ٢٥ طناً، من الخرطوم إلى دارفور يعادل في الحد الأدنى ٢٥ مليون جنيه سوداني، وتستغرق الرحلة أسبوعاً كاملاً للوصول إلى الخرطوم مما يؤدي إلى فساد بعض السلع قبل وصولها؛ فالفواكه المتنوعة المتوفرة في جبل مرة، والرخيصة الثمن، والخالية من الأسمدة، لا يمكن نقلها إلى الخرطوم، مما يضطر السودان إلى استيراد البرتقال والتفاح والرمان وغيرها من الخارج وهي متوفرة عندنا في الداخل، كما أن الموارد السياحية النادرة في هذه المناطق وبسبب وعورة الطرق، أصبحت غير مستغلة.

إن التنمية في دارفور تحتاج فقط إلى إنشاء هذا الطريق، الذي لا يكلف شيئاً مما ينفق الآن على الحرب، وعلى البرامج الوهمية، والمؤتمرات الصورية التي تعقد بلا طائل ولا جدوى، ولا يساوي شيئاً مما ينهب من قبل المفسدين من أبناء دارفور وغيرهم باسم تلك البرامج التي تقننوا في ابتداعها وابتكارها في كل لحظة<sup>(٢٦)</sup>. إضافة إلى وجوب إعادة تأهيل قطاع سكة الحديد الذي توقف في عهد حكومة الإنقاذ الوطني.

## ٢ - تنفيذ الخريطة الاستثمارية في دارفور

تهدف هذه الخريطة إلى تنمية الموارد الرعوية والزراعية في دارفور على السواء، دون إهمال أي من القطاعين، ونظراً إلى أن الموارد الزراعية تعتمد أساساً على الأمطار، فإنها لا تحتاج كثيراً إلى الدعم.

إن ما يجب أن يتم وبسرعة هو توطين الرّحل بإنشاء المزارع الرعوية وتوفير المياه في المسارات، فلا يمكن لأحد أن يغفل ما وفره هؤلاء للبلاد من ثروة حيوانية ضخمة جعلت السودان في رأس قائمة الدول المنتجة والمصدرة لمنتجات هذه الثروة. وللأسف الشديد، فإن الرّحل لا يجدون الاهتمام من قبل الدولة، ولم يُنجز مشروع واحد في البلاد لصالحهم، بل تركوا لظروف الطبيعة الجائرة تتقللاً وترحالاً من أقاصي الشمال إلى الجنوب.

ففي عام ١٩٨٠، عُقد مؤتمر للرّحل في الفاشر، تمخض عن عدد من التوصيات أهمها توطين الرّحل في مناطق «الدمر» في شمال دارفور، وذلك بإنشاء المزارع الرعوية، وتوفير المياه في تلك الرقعة الأرضية. وقد بلغت تكلفة المشروع حوالي خمسة وأربعين مليون جنيه سوداني تكفل الأمير زايد بن سلطان بدفعها، إلا أن إهمال الدولة وصراعات القبائل عصفت بذلك المشروع الطموح. إن ما ندعوله الآن هو نفّض الغبار عن ذلك المشروع الذي يمثل جزءاً من الخريطة الاستثمارية في دارفور، التي تهدف إلى المواءمة بين الأنشطة الزراعية والرعوية لتلعب ولايات دارفور دورها الإيجابي في تنمية البلاد وتقدمها إلى جانب رصيفاتها من ولايات السودان الأخرى بدلاً من الدور السالب الراهن.

(٢٦) آدم عبد المؤمن، «طريق الإنقاذ الغربي»، في: التنمية مفتاح السلام في دارفور، ص ٢٦٥.

### ٣ - التخلي عن تسييس القبائل

وقد شرحنا فيما سبق كيف أن تسييس القبائل والإدارة الأهلية قد أدى إلى الاحتراب الراهن في دارفور، ومن هنا ندعو حكومات السودان وأحزابه وجماعاته السياسية المختلفة إلى الابتعاد عن تسييس القبائل في السودان عامة ودارفور خاصة، وأن يكون معيار المشاركة السياسية بعيداً عن الانتماءات العرقية والجهوية التي نهى الإسلام عنها، فقد قال رسول الله (ﷺ) عن القبلية: «دعوها فإنها منتنة». يجب أن يكون دور رجل الإدارة الأهلية، كما كان في السابق، حفظ الأمن وسياسة القبيلة لتحقيق ذلك الهدف، وأن تكون أحزابنا كما كانت في السابق، ينتمي إليها الجميع دون النظر إلى الفوارق العرقية؛ فقد انتكس السودان في عصر العولة حقبة إلى الوراء بسبب تلك السياسات المنتنة، ولا ندري كيف سيكون شكل الانتخابات القادمة بعد التباري والاستقطاب القبلي الحاد الذي نسمعه ونشاهده يومياً، وأحياناً على أجهزة الإعلام الرسمية.

### ٤ - نزع السلاح من رجال القبائل والمليشيات خارج القوات المسلحة

إذ إن القوات غير النظامية والمليشيات القبلية هي سبب ما تعيشه البلاد الآن من فرقة وشتات ومأس في الجنوب وكردفان ودارفور، ويجب أن تكون الحكومة شجاعة في إسناد أمر الدفاع عن البلد وسيادته إلى القوات المسلحة فحسب، وتقويتها من حيث العدة والعتاد والمخصصات بدلاً من هدر أموال البلاد بالصرف على مليشيات لا تخدم البلاد فتيلاً، كما يجب أن تكون شجاعة في إسناد حفظ الأمن داخلياً إلى الشرطة والأجهزة الأمنية الرسمية فحسب، وأن يتم تسريح كل التكوينات والمليشيات غير الرسمية من دفاع شعبي، وشرطة شعبية، وأمن شعبي، ومليشيات قبلية وحزبية وعرقية وجهوية نعلم جميعاً كيف ولماذا أنشئت، وما هي أهدافها ودوافعها.

### ٥ - محاسبة كل من ارتكب جريمة في السودان عامة ودارفور خاصة

إذ إن مبدأ المحاسبة مبدأ ديني وإسلامي أصيل، فقد شرّع الله الحدود لردع الناس في الدنيا عن ارتكاب الجرائم والمعاصي بحق العباد. إن المآسي التي حدثت في دارفور تدمي الأعين وتفظع القلوب من هولها، وإذا كان لا بد من عفو، فيجب أن يصدر عمن ارتكبت في حقهم تلك الفظائع، وليس عن تجار وسماسرة السياسة الذين يُجرون أمام أجهزة الإعلام المصالحات الوهمية عبر مشاريع رتق النسيج الاجتماعي التي أصبحت وسيلة للشراء الحرام.

لا بد من أن يصدر العفو عن الضحايا، والشعب السوداني عفو حليم، أو محاسبة الذين ارتكبوا تلك الفظائع حتى تزول الأحقاد، وتطيب النفوس وتصفو القلوب، ويعيش الناس في سلام. إن محاولة دس الأمور وتغطية الحقائق بمحاكمات صورية لا تحل المشكلة بل تعقدها، وتفتح الباب واسعاً أمام التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للبلاد، فلا يمكن المضي قدماً في خداع الشعب والمجتمع الدولي والمحلي بتلك المحاكمات التي لا تقنع حتى القائمين بها.

إن المحاكمات يجب أن تطال كلّ من ارتكب جريمة في حق هؤلاء البسطاء دون استثناء سواء كان من الشرطة أو الجيش أو رجالات ومليشيات القبائل أو مسؤولي الدولة أو زعماء وأفراد حركات التمرد الذين ارتكبوا بدورهم الكثير من الجرائم ضد الإنسانية في دارفور.

ولا ندري لماذا ترفض الحكومة تطبيق شرع الله في جرائم واضحة، ويعلم الجميع الذين ارتكبوها، خاصة أنها تدّعي تحكيم الشريعة الإسلامية، فالله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٢٧)</sup>، فلماذا إذاً ترفض ذلك وهي تعلم أن في القصاص حياة وأمنًا وسلامة للمجتمع، يقول تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاة يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(٢٨)</sup>. والأدهى أن الحكومة لا ترفض محاسبة هؤلاء فحسب، وإنما تحاول وبكافة السبل إخفاء الحقائق وطمس البيّنات وحماية ومكافأة المجرمين، مخالفة بذلك كل الأعراف والقوانين والتشريعات، إذ يقول تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾<sup>(٢٩)</sup>، ويقول: ﴿لَا تَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣٠)</sup>. ويقول الرسول (ﷺ): «الساکت عن الحق شیطان آخرس»، وقد قال (ﷺ) لمن حاول أن يشفع عن المرأة المخدومية التي سرقت: «أنشفع في حد من حدود الله، إنما هلك الذين من قبلکم أنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعیف أقاموا علیه الحد، والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».

إن محاولة الإفلات من العدالة والمحاسبة سوف تدخل السودان في نفق مظلم، ذلك أن الذين ارتكبت في حقهم تلك الفظائع سيسعون إلى الانتقام متى سنحت لهم الفرصة، مما يندّر بالخطر مستقبلًا.

من جانب آخر فإن محاولة الإفلات ستؤدي إلى تدخل المجتمع الدولي لمحاسبة هؤلاء المجرمين، ذلك أن جرائم الحرب هي جرائم ضد الإنسانية، ولا تسقط بالتقادم كما يعتقد البعض، وهذه الجرائم الدولية تبيع للمجتمع الدولي التدخل للدعاء والتقاضى حولها، كما حدث في الكثير من الدول. وهذا ما تسير عليه الأحداث، بداية بتحويل مجلس الأمن ملف جرائم الحرب في دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية بعد تلكؤ الحكومة عن ملاحقة الجناة ■

(٢٧) القرآن الكريم، «سورة المائدة»، الآية ٤٤.

(٢٨) المصدر نفسه، «سورة البقرة»، الآية ١٧٩.

(٢٩) المصدر نفسه، «سورة البقرة»، الآية ٢٨٣.

(٣٠) المصدر نفسه، «سورة البقرة»، الآية ٤٢.